مشهوره فاما القاهره منهما بعد ظهورها فليست مخافيه وكذلك اذا لم يختلطوا بل كانت كل واحده منهما متميزه سواكان بينهم رمي بالسهام او لم يكن فليست حاله خوف ولا خوف بينهم كون الطاعون متفقين في الدين او مختلفين وبه قال مالك والاوزاعي والثوري ونحوه عن مكحول وعن ثلاث في قولان احدهما كقول الجماعه والثاني ليس بخوف لانه ليس بمريض وانما ان نوقع التلف ههنا كتوقع المريض او اكثر فوجب ان يكون به ولين المرض انما جعل خوفا لكون التلف صاحبه اكثر وهذا كذلك قال لو عمد اذا حضر القتال كان عفوه من الثلث وعنه اذا التقم الحرب فوصيته من المال كله فيحتمل ان يحمل هذا رواية ثانيه وسي الوصيه وصيه فتجوز الثوما في حكم الوصيه ولكونها عند الموت وتحتمل ان تحمل على حقيقته في صحه الوصيه في المال كله لكن يقف النفاذ بعد الثلث على اجازه الورثه كان حكم وصيه الصحيح وحكايه الثلثين احد الثانيه اذا قدم ليقتل قصاصا في حاله هوف سواء اريد قتله للقصاص او لغيره ولثلثا في فيه قولان احدهما انه مخوف والثاني ان جرح مخوف والا فلا لانه يصح البرء والظاهر العفو عنه ولنا ان التهديد حمل اكلها فمنع وقوع الطلاق وصحه البيع وسبع كثيرا من المحرمات ولولا الخوف لم يثبت هذه الاحكام واذا حكم للمريض وحاضر الحرب بالخوف مع ظهور السلامه والعود وجود التلف فمع ظهور التلف وقربه اولى ولاعبره بصحه البدن فان المرض لم يكن مبيحا لهذا الحكم لعينه بل الخوف فضايه الى التلف فيثبت الحكم ههنا بطريق التنبيه لظهور التلف الناشئ اذا ركب البحر فان كان ساكنا فليس بخوف وان لوح واضطرب وهبت الريح العاصف فهو مخوف فان الله تعالى وصفهم بشده الخوف بقوله سبحانه وتعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبه وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا انهم احيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين الرابعه الاسير والمحبوس اذا كان من عادته القتل فهو كمايعلم عليه من الثلث والا فلا وهذا قول ابي حنيفه ومالك وابن ابي ليلى واحد قولي الشافعي وقال الحسن لما حبس الحجاج اياس بن معويه ليس له من ماله الا الثلث وقال ابو بكر عطيه الاسير من الثلث

وابن عرفه وبه قال الزهري والثوري واسحق وحكاه ابن المنذر عن احمد وتاول القاضي ما روي عن احمد في هذا على ما ذكرناه من التفصيل ابدا وقال الشعبي ومالك الغازي يعطيه من الثلث وقال مسروق اذا وضع رجله في الغرز وقال الاوزاعي المحصور سبيل الله والمحبوس بتهمه القتل او نفقا عمه هو في سلم والصحيح ان شاء الله تعالى ما ذكرناه من التفصيل لان مجرد الحبس والاسر ليس بمرض ولا خوف القتل ليس كمرض ولا هو في معنى المريض في الخوف فلم يجز الحاقه به واذا كان المريض الذي لا يخاف التلف عطيته من راس ماله فغيره اولى الخامسه اذا وقع الطاعون ببلده فعن احمد انه مخوف وعنه انه ليس بمخوف فانه ليس بمريض وانما كان المرض والله اعلم فصل وعند خروج العطيه من الثلث حال الموت منهما خرج من الثلث بينا ان العطيه صحت فيه حال العطيه فان لم يملك الا كسبا فقبض الوارث ومن صاحبه على قدر ما لهما فيه فربما افضى الى الدور فمن ذلك اذا اعتق عبد الا مال له سواه فكسب شيئا في حياه سيده فللعبد من كسبه بقدر ما عتق منه وباقيه لسيده فيزداد به مال السيد فيزداد الحريه لذلك فيزداد حقه من كسبه فيعضبه السيد من الكسب وبعض ذلك من المعتق منه فيستخرج ذلك بالجبر فيقال لعتق من العبد شيئا وله من كسبه كذا بقدر كسبه ثلثه وللورثه من العبد وكسبه شيئان لانهم ثلثا ما عتق منه وقد عتق منه كذا وللسيد على العبد ما حصل له من كسبه لانه استحقه بحريه الى ولاء من جهه سيده فصار للعبد شيئان وللورثه شيئان من العبد وكسبه فيقسم العبد وكسبه نصفين لعتق منه نصفه وللورثه نصفهما وان كسب ثلثي قيمته فله من كسبه شيئان صار له ثلثه اشياء ولهم شيئان فيقسم العبد وكسبه اخماسا يعتق منه ثلثه اخماسه وله ثلثه اخماس كسبه وللورثه خمساه وخماسا كسبه وان كسب ثلثه اشال فمنه فله ثلثه اشياء من كسبه معتق منه ولهم شيئان معتق منه ثلثاه وله ثلثا كسبه ولهم الثلث سهما وان كسب نصف قيمته عتق منه شيء ولم نعتق شيء ولهم شيئان فالجميع ثلثه اشياء ونصفا اذا بسطتها اشباعا صارت تسعه له ثلثه اشباعها سبعه ولهم ثلثه اسباعه وله ثلثه اسباع كسبه والباقي لهم فان كان قيمته مايه فكسب تسعه فما حصل له من كل دينار شيئا فتل عتق منه مايه شيء وله من كسبه تسعه اشياء